Publication	Al Masry Al Youm
Date	January 14, 2017
Circulation	550,000
Country	Egypt
Article Type	Ministry of Health News
Headline	Price hikes cause confusion at pharmacies
Page	Front Page - 04
Reporter	Staff Report

أزمة «تحريك أسعار الأدوية» تشتعل

أخطاء فى قائمة الصحة.. «عماد الدين»: المخزون يكفى ١٤ شهراً.. والصيادلة ينتظرون العمومية

كتب- إبراهيم الطيب:

تصاعدت تداعيات قرار الدكتور أحمد عماد الدين، وزير الصحة، برفع أسعار ٣٠١٠ أصناف دوائية، وسط مطالب بإقالة الوزير، وتحذيرات من جانب الوزارة من عدم الالتزام بالقرار.

وصف المركز المصرى للحق فى الدواء، قرار وزير الصحة بالكارثى، وأطلق «هاشتاج» بعنوان (أقيلوا وزير الشركات)، بينما أعلن عدد من الصيادلة وجود العديد من الأخطاء فى القائمة النهائية للأدوية التى تم تحريك أسعارها، حيث ضمت القائمة دواء حقن للترجيع (كورتيبليكس) والذى تم تحريك سعرها من ٩ جنيهات إلى ٧٩ جنيها، ودواء آخر مكمل غذائى (فيتامكس) الذى تمت زيادة سعره من ٢٤ جنيها إلى ٨٢، أى أكثر بكثير من الزيادة المقررة.

وأعلنت الوزارة ممثلة فى إدارة الشؤون الصيدلية، عقد اجتماع غد مع الشركات لمراجعة الأخطاء الواردة فى القائمة وسرعة تصحيحها وتوضيح أسباب استبعاد عدد من الشركات فى تلك القائمة، وأشارت الإدارة إلى أن عدد الأدوية التى تقدمت بها الشركات ٣٤٠٠ صنف تم زيادة ٣٠١٠ فقط، بينما تم استبعاد الأدوية المسجلة التى حصلت على إخطارات ولم يتم طرحها بالأسواق من تلك الزيادة، على أن تتم إعادة النظر فيها تباعا، كما تمت طباعة عدد من منشورات التوعية لوضعها بالصيدليات لتوضيح الفارق بين الأسعار القديمة والجديدة.

وأرجع الدكتور محمود فتوح المتحدث باسم شركات «التول»، وجود العديد من الأخطاء فى قوائم الأدوية، لأنه قبل انعقاد مؤتمر الوزير بـ٤٨ ساعات كانت إدارة الصيدلة تسأل بعض الشركات عن الأصناف التى ستتم زيادتها، وهذا يوضح أن الوزير كان يسابق الزمن لإصدار قرار زيادة الأسعار قبل إضراب الصيادلة، لأنه يدرك أن أى زيادة فى الأسعار فى صالح الصيادلة، وبالتالى جزء كبير منهم سيرفض الإضراب، وهو ما أدى إلى الاستعجال، وبالتالى حدوث أخطاء.

من جانبه، قال الدكتور أحمد عماد الدين، وزير الصحة، إن هيئة التفتيش الصيدلى فى حالة تأهب على مستوى الجمهورية، وأعلن تخصيص الرقم الساخن للشكاوى من التلاعب فى الأسعار ونقص الدواء «٢٥٣٥٤١٥٠»، وشدد على أنه بذل جهدا كبيرا فى عملية التفاوض مع الشركات يجب احترامه، مؤكدا أن رئيس الوزراء كان يتصل به ٤ مرات يوميا لمتابعة سير المفاوضات.

أزمة فى سوق الدواء بعد تحريك الأسعار «صورة أرشيفية»

تصوير- محمود طه

وحول إمكانية فرض عقوبات على الشركات فى حال عدم توفير النواقص، قال: «أنا جاى النهارده عشان نبتدى صفحة جديدة»، ووجود الشركات فى المؤتمر الصحفى أكبر ضمانة على تعدهم بتوفير جميع النواقص، لافتًا إلى أن وزارة الصحة تمتلك مخزونا من الأدوية يكفيها ١٤ شهرا، نافيا أن يكون هناك أى نقص فى المستشفيات الحكومية».

وأوضح أن الوزارة تعاقدت مؤخرا على مناقصة فى برلين، لشراء مستلزمات وأجهزة طبية، وأثمرت المناقصة عن شراء أجهزة من شركات ألمانية وأوروبية، بنحو ٣،٢ مليار يورو، وتوفير ما يقرب من مليار يورو، كانت ستتحملها الدولة فى حالة الشراء عبر وكلاء محليين، مشددًا على أن القيادة السياسية حريصة كل الحرص على ضبط أسعار الأدوية فى الأسواق المصرية.

ولفت عماد الدين إلى ثقته فى صيادلة مصر من حيث الالتزام فى تطبيق القرار، مؤكدًا على وجود آليات محددة لمنع حدوث أى اضطراب بسوق الدواء كالذى حدث عند زيادة الأسعار شهر مايو الماضى، مؤكداً أن المخالفين للتسعيرة الجبرية للدواء ستتم معاقبتهم بالسجن لمدد تصل إلى ٥ سنوات، وبغرامة مالية تصل إلى ١٠ ملايين جنيه إضافة لمصادرة الأدوية التى يقدمونها.

وتابع الوزير: «إننا وضعنا عقوبة لكل مخالفة لأحكام هذا القرار فيما يتعلق بمنع أو حظر تداول أى من الأدوية المسعرة جبريا، أو بالتلاعب فى أى من أسعارها بأى صورة، حيث سيتم تطبيق قانون التسعيرة الجبرية عليه، بالحبس من سنة لـ٥ سنوات، وقانون رقم ٣ بغرامة من ٣٠ ألف إلى ١٠ ملايين جنيه ومصادرة الأدوية».

فى السياق نفسه، قالت الدكتورة رشا زيادة، رئيس الإدارة المركزية للصيدلة، إنه سيتم تعليق بوسترات ومنشورات توعية للمواطنين فى الصيدليات للتفريق بين الأسعار الجديدة والقديمة للمستحضرات التى تمت زيادة أسعارها.

وقال الدكتور أحمد العزبى، رئيس غرفة صناعة الدواء باتحاد الصناعات، إن قرار تحريك الأسعار بعد ارتفاع الدولار جاء لإقامة الصناعة وتوفير نواقص الدواء فى الأسواق، مضيفا أن نقص الدواء خلق سوقا سوداء، مؤكدا على أن قرار التحريك خطوة أولى تتبعها خطوات أخرى لإصلاح المنظومة الدوائية، مشيرا إلى أن هناك تحديات كبيرة تواجه سوق الدواء وتحريك الأسعار طوق النجاة للمريض لتوفير الدواء.

وأشار إلى أن القرار لا يشمل سوى ١٥٪ من أصناف الدواء المتداولة، كما يحفظ للشعب المصرى الحق فى الحصول على الدواء بالجودة المطلوبة وبسعر لا يمنح شركات صناعة الدواء سوى القدرة فقط على الاستمرار، خصوصا أن أسعار الدواء المصرى هى الأقل عن مثيلاتها فى المنطقة.

ارتباك فى الصيدليات بعد زيادة أسعار الدواء

قرار «الإضراب» ينتظر الجمعية العمومية

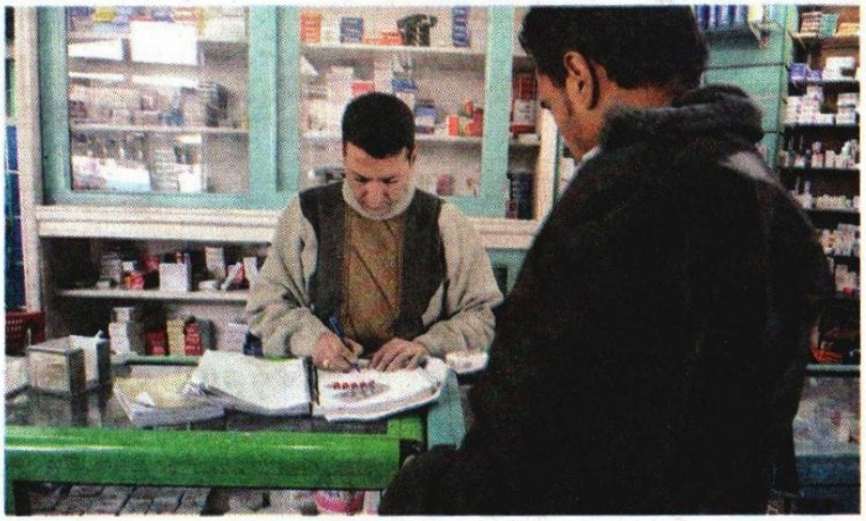

ارتباك فى الصيدليات بعد قرار زيادة أسعار الأدوية

تصوير - محمود طه

تصاعدت تداعيات قرار وزارة الصحة برفع أسعار ٣٠١٠ أصناف دوائية، وسط حالة من الارتباك فى الصيدليات، فى أول أيام تطبيق التسعيرة الجديدة، أمس، وزاد من حالة الارتباك الأخطاء التى تضمنتها قوائم الزيادات، وسط تحذيرات من جانب الوزارة للصيدليات والشركات من عدم الالتزام بالقرار.

من جانبها، أعلنت نقابة الصيادلة رفضها القرار، وأعلنت بدء مراجعة الزيادات وإعادة تسعيرها مرة أخرى للوقوف على الأسعار الحقيقية لكشفها للرأى العام والمسؤولين.

وأكد الدكتور جورج عطا الله، أمين الصندوق المساعد لنقابة الصيادلة، أن العمومية الطارئة للنقابة المقرر عقدها، اليوم، ستصوت على القرار النهائى، سواء بتطبيق الإغلاق الجزئى للصيدليات أو التصعيد. وساد التخبُّط القطاع الصيدلى فى اليوم الأول بعد إعلان قائمة الأسعار الجديدة، واعتبر صيادلة أن قائمة التسعير الجديدة تواجه إشكالية فى التطبيق، فى المقابل، أعلنت الوزارة ممثلة فى إدارة الشؤون الصيدلية، عقد اجتماع غداً مع الشركات لمراجعة الأخطاء الواردة فى القائمة وسرعة تصحيحها.

(طالع ص٤)

«الصيادلة» ترفض الزيادات: عشوائية

«عبيد»: لجنة موازية لمراجعة الأسعار وعرضها على الرئيس

كتب- خلف على حسن ومينا غالى ووليد مجدى:

أعلنت نقابة الصيادلة، أمس، رفضها لقرار الدكتور أحمد عماد الدين، وزير الصحة، بزيادة أسعار ٣٠١٠ دواء، وقررت البدء فى مراجعة هذه الزيادات وإعادة تسعيرها مرة أخرى للوقوف على الأسعار الحقيقية لتوضيحها للرأى العام والمسؤولين، وأكدت النقابة أنها ستواجه الأسعار الجديدة التى أعلنها الوزير بالطعن عليها أمام القضاء لمخالفتها لقانون التسعير الجبرى للأدوية.

وقال الدكتور محيى عبيد، نقيب الصيادلة، إن ما أعلنه الوزير يخالف قانون التسعيرة الجبرية، والنقابة ستتخذ كل الإجراءات القانونية ضد هذا القرار، وأضاف أن القرار برفع أسعار الأدوية كان بشكل عشوائى، وبعد كارثة، خصوصًا أنه تم دون دراسة وبلا ضوابط ولم تتم مراجعة أى لجنة متخصصة، كما أنه لم يتم عرضه على النقابة.

وأكد فى تصريحات لـ«المصرى اليوم»، أن اللجنة الموازية الخاصة بتسعير الدواء، والتى تم تشكيلها من قبل النقابة، ستبدأ فى عملها لتعيد تسعير الدواء الذى تمت زيادة سعره مرة أخرى، مشيرًا إلى أنها ستنشر الأسعار وفقا لقرار اللجنة، وتعرضه على رئيس الجمهورية عبدالفتاح السيسى لاتخاذ ما يلزم، ولكشف المتلاعبين بدواء المصريين.

وحمل «عبيد» مسؤولية الزيادة العشوائية للأدوية للمشاركين فى القرار، مؤكدًا أن التاريخ لن يرحمهم، مشددًا على أن من سيتحمل هذه الأسعار والزيادات هم الغلابة والفقراء «اللى هيتخرب بيتهم»، لافتا إلى أنه سبق أن أعلن رفضه قرار تحريك أسعار

محيى عبيد

الأدوية دون تضمنه إلزام الشركات بسحب الأدوية منتهية الصلاحية من الصيدليات.

وأضاف الدكتور جورج عطاالله، أمين الصندوق المساعد لنقابة الصيادلة، أن النقابة ستتخذ كل الإجراءات القانونية اللازمة ضد قرار التسعير الجديد، مشيرًا إلى مخالفته التسعيرة الإجبارية للدواء، الأمر الذى سيعرض الصيادلة لمساءلة قانونية، وإحداث مضاربة بين الصيدليات.

وأوضح فى تصريحات صحفية، أمس، «أنه من غير المقبول أن يتم بيع الأدوية بسعرين فى الصيدليات، كما أن إعلان الوزير أن زيادة الأسعار سيتم تطبيقها فى الأول من فبراير المقبل، سيدفع المرضى خصوصًا أصحاب الأمراض المزمنة لشراء كميات كبيرة من الدواء».

وقال إن ما أعلنه الوزير فى المؤتمر الصحفى الخاص بالقوائم النهائية للأسعار الجديدة لـ٣٠٠٠ صنف دوائى وفق قرار مجلس الوزراء، خالف ما تم طرحه من قبل لجنة الصحة بمجلس النواب، حول نسب الخصم، وسحب الأدوية منتهية الصلاحية من الأسواق، وأشار إلى أن الأجواء تتجه للتصعيد، وأن العمومية الطارئة المقرر عقدها اليوم، ستصوت على القرار النهائى، سواء بتطبيق الإغلاق الجزئى للصيدليات، أو التصعيد.

فى السياق نفسه، قال الدكتور أحمد فاروق، الأمين العام السابق لنقابة الصيادلة، إن رفع أسعار الأدوية «غير مقبول»، وإن النقابة غير موافقة على تلك الزيادات لأنها تمت دون دراسة وبطريقة عشوائية، مضيفًا أن إعلان الوزير يمثل ضربة قاضية للمريض وهزيمة جديدة للوزارة أمام مافيا شركات الأدوية التى انتصرت أخيرًا بقرار الوزير.

وتابع أن هذه الأزمة أظهرت ضعف الوزير وعدم قدرته على ضبط المنظومة الدوائية، متسائلا: «أين ذهبت لجنة تقصى الحقائق التى تم تشكيلها من البرلمان ومن حجب تلك المعلومات والأسعار الحقيقية للأدوية عن المواطنين؟»، مشيرا إلى أنه حين ندرك الإجابة سنعرف من له اليد العليا فى رفع الأسعار بهذه الطريقة.

وأكد أن الفترة المقبلة وبعد تحقيق الشركات ومافيا الأدوية أهدافها سيتم إغراق الأسواق بالأدوية وخصوصًا غير الموجودة بالصيدليات والتى تم حجبها انتظارًا لهذه الزيادات.

اليوم الأول لـ«التسعيرة»: تخبط

صيدلى: «ماقدرتش أكمل القايمة بعد الزيادة»

كتبت - مى هشام:

سادت حالة من التخبط داخل القطاع الصيدلى فى اليوم الأول بعد إعلان قائمة الأسعار الجديدة لـ٣٠١٠ أصناف دوائية من قبل وزارة الصحة، واعتبر صيادلة أن قائمة التسعير الجديدة تواجه إشكالية فى التطبيق، بينما انتظر آخرون بتّ نقابة الصيادلة اليوم فى أمر القائمة الصادرة عن وزارة الصحة لبدء العمل بها.

ووصف بعض الصيادلة قائمة الوزارة بـ«المستفزة»، وقال الدكتور على، صيدلى يعمل بأحد أفرع سلسلة صيدليات شهيرة، إذ شملت مجموعة من الأصناف التى زادت فى المرة الأولى بالفعل، فضلا عن أدوية الأمراض المزمنة وأخرى شائعة الاستخدام.

وقال عادل، صيدلى: «قربت عشر أصناف من القائمة ومرضيتش أكملها»، فيما اعتبر أن القائمة الجديدة أقرب لعدم التطبيق، وقرر انتظار موقف نقابة الصيادلة منها اليوم، ووصول القائمة للصيدليات كى يبدأ العمل بها، إذا تم التصديق عليها.

توجه وزارة الصحة ببيع مخزون الصيدليات من الأدوية بالتسعيرة القديمة وتطبيق التسعيرة الجديدة على الطلبيّات الجديدة يخلق إشكالية فى التطبيق- فى وجهة نظر عادل- إذ ينذر بأن يحتوى الرفّ الواحد بالصيدليّة على صنف واحد بسعرين

تخبط فى الصيدليات بسبب القرارات الجديدة تصوير- محمود طه

مختلفين، وأضاف أن تضارُب الأسعار من شأنه تهديد عدد كبير من الصيدليات بالغلق، خصوصًا الصيدليات التى لا تزخر مخازنها بالأصناف التى شملتها القائمة.

«تحفز السلوك التخزيني».. يعتبر على، صيدلى، أن التسعير المزدوج للأصناف من شأنه أن يدفع المرضى، خصوصًا من مستهلكى أدوية الأمراض المزمنة لتخزين الدواء بالأسعار القديمة، الأمر الذى يحاول الصيادلة موازنته عن طريق صرف عبوات الدواء لكل مريض حسب الحاجة والكميات المقررة فى روشتات العلاج الشهرى، لحين المرور بالمرضى من أزمة الدواء بسلام.

من جانبه، استبعد الدكتور أحمد، الصيدلى المناوب بإحدى الصيدليات فى منطقة السيدة زينب، أن تُسهم القائمة الجديدة فى تحريك وإنعاش سوق الدواء وحدها، فضلا عن أن أسعارها لم تُطبَّق بعد فى الصيدلية التى يعمَل بها، مضيفًا أن التسعيرة الجديدة وحدها لن تُسهم فى توفير النواقص وإرضاء شركات الأدوية.

وأضاف الدكتور طارق، صاحب صيدلية فى منطقة السَيدة زينب، أن الأسعار الجديدة المذكورة فى القائمة التى أصدرتها وزارة الصحة ليست ضمانة لتحريك سوق الدواء وتحفيز الشركات على توفير الأدوية الناقصة.

غضب فى المحافظات.. وزحام وارتباك فى الصيدليات

ظهور الأدوية المختفية فى الجيزة.. و«صيادلة» دمياط: زيادات غير منطقية.. و٥ آلاف جنيه عقوبة مقاطعى الإضراب فى المنيا

كتب- أكرم عبدالرحيم، والمحافظات- غادة عبدالحافظ ومجدى أبوالعينين وهند إبرهيم وتريزا كمال وعماد الشاذلى:

سادت حالة من الغضب بين المواطنين فى المحافظات بعد ارتفاع أسعار الأدوية، وواصلت نقابات الصيادلة الفرعية، الحشد للإضراب الجزئى للصيدليات المقرر بدؤه غدا.

فى الجيزة، عادت الأدوية المختفية بالصيدليات فى ٦ أكتوبر للظهور عقب الإعلان عن الأسعار الجديدة مساء أمس الأول، خصوصا أدوية البرد والزكام والكحة والتقلصات وأدوية الصداع والإمساك، وشهدت الصيدليات ارتباكا شديدا قبل الإعلان عن أسعار هذه الأدوية.

وقال محمد أسعد، موظف، إن الزحام اختفى من الصيدلية وكشفت الصيدليات عن الأدوية بعد تطبيق الزيادة التى تراوحت ما بين ١٠و ١٥٪ خصوصا أدوية البرد العادية.

وأشار الدكتور حسام السعدنى، مدير صيدلية، إلى أن الزيادة تم تحديدها من وزارة الصحة، ولا دخل للصيدليات فيها، لافتا إلى أن شركات الأدوية امتنعت عن صرف «الطلبيات» بعد الزيادة فى أسعار بعض الأدوية ما أصابنا بالارتباك.

وفى كفرالشيخ، شهدت الصيدليات ارتباكا وزحاما شديدا من المواطنين لشراء الأدوية، ولجأ مسؤولو عدد من الصيدليات إلى إخفائها انتظارا للأسعار الجديدة، وقال الدكتور محمد فهمى، نقيب الصيادلة بالمحافظة، إن أعضاء النقابة سيشاركون فى الإضراب الجزئى.

ودعت نقابة الصيادلة فى الدقهلية أعضاءها للمشاركة فى اجتماع الجمعية العمومية الطارئة اليوم بدار الحكمة بالقاهرة، وقالت فى بيان: «دعوة للحفاظ على مهنة الصيدلة ومنع الجور عليها ومحاولات فرض الوصاية عليها وعلى مقدراتها فى لحظة من اللحظات الحرجة فى تاريخ المهنة وفى محاولات غير مسبوقة لفرض أمر واقع عليها يرفضه جموع الصيادلة».

وفى المنيا، واصل أعضاء مجلس نقابة الصيادلة، جولاتهم للمرور على كل صيدليات مراكز المحافظة للتأكيد على المشاركة فى الإضراب الجزئى وواصلت جمع التوقيعات على إقرارات الالتزام بقرارات الجمعية العمومية بالإضراب الجزئى عن العمل من التاسعة صباحا حتى الثالثة مساء غدًا، وحررت اللجنة إقرارات على أصحاب الصيادلة، بأنه فى حالة عدم الالتزام توقع عليهم عقوبة مالية قدرها ٥ آلاف جنيه، وأكدت اللجنة أن التوقيعات مؤقتة لحين صدور قرارات الجمعية العمومية للصيادلة.

من جانبه، أعلن الدكتور محمد سرحان، نقيب الصيادلة بالمحافظة فى تصريحات صحفية، أن قيام اللجنة بالحصول على توقيعات الصيادلة، يأتى تنفيذا لقرارات الجمعية العمومية لنقابة الصيادلة المصرية، مؤكدا الالتزام بقراراتها لحين صدور قرارات جديدة اليوم.

وقال الدكتور إيهاب قطارية، وكيل نقابة الصيادلة بدمياط، إن الزيادات الأخيرة فى الأسعار غير منطقية وتخالف التسعيرة الجبرية، مشيرا إلى أن هناك حالة من الارتباك الشديد فى الصيدليات بالمحافظة بسبب البيع بسعرين، وأبدى دهشته من الزيادة الكبيرة فى أسعار٣ آلاف دواء، بينها ٦٢٥ صنفا خاصا بالأمراض المزمنة مثل «الكونكور» و«إيزابريل»، على الرغم من تأكيدات الرئيس عبدالفتاح السيسى، أن الزيادات لن تمس أدوية الأمراض المزمنة مثل السكر والقلب والضغط.

وأضاف أن المريض هو الضحية فى النهاية، لافتا أنه لا يعترض على زيادة أسعار الأدوية وفقا لظروف السوق وارتفاع الدولار، بشرط أن تكون هناك آليات للتسعير تمنع الزيادة المبالغ فيها فى الأسعار التى سيدفع ثمنها المريض الذى لا يملك سعر الدواء بوضعه الحالى.

وفى المنوفية، قال الدكتور محمود قاصد، المتحدث الرسمى باسم نقابة الصيادلة، إن هناك حالة غضب بين الصيادلة، مشيرا إلى انضمامهم جميعا للإضراب الجزئى وسيتم فرض غرامة ٥ آلاف جنيه فى حالة عدم المشاركة.

وتابع: «لأول مرة فى مصر ستكون هناك أدوية مصرح بها من وزارة الصحة تباع فى السوق السوداء، وهو ما يعنى أن قرار الوزير يتعارض مع الدستور والقانون».

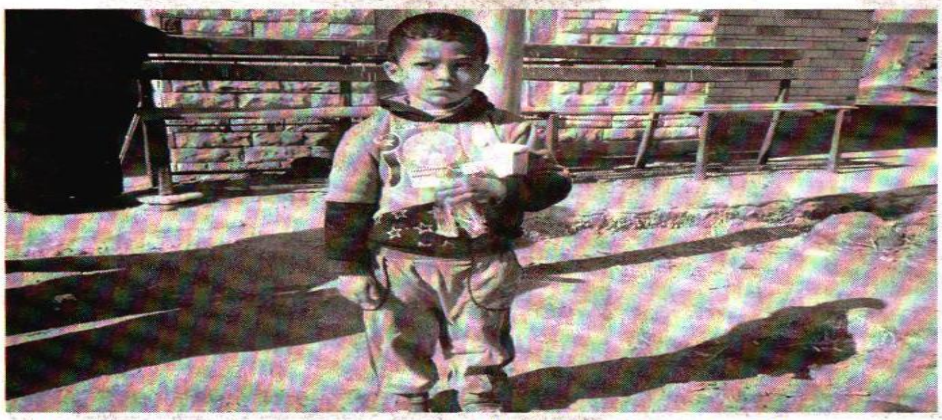

طفل يحتضن بعض الادوية امام وحدة الديبة إحدى قرى غرب بورسعيد — تصوير- محمد راشد